IUGJHR
Vol 25, No2, 2017, pp 58-75

ISSN 2410-3179

تاريخ الإرسال (2016-07-10)، تاريخ قبول النشر (2016-12-10)

استدراكات الأنباري على الإنصاف في كتابه منثور الفوائد

د. باسم عبد الرحمن البابلي [1,*]

[1] أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية– كلية الآداب – الجامعة الإسلامية– غزة– فلسطين

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:

e-mail address: bbabli@iugaza.edu.ps

الملخص:

هدف البحث إلى الوقوف بالدراسة والتحليل على مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين في كتاب (منثور الفوائد) لأبي البركات الأنباري (ت577هـ) ولم ترد في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف).

وقد وجد الباحث في (المنثور) خمس عشرة مسألة خلافية لم ترد في الإنصاف، وعرضها المؤلف موجزة بخلاف منهجه في الإنصاف، فقمت بتأصيلها ودراستها من المصادر النحوية، وبينت فيها رأي علماء المذهبين ومن شايعهم من علماء العصور اللاحقة.

وقد أيد أبو البركات البصريين في أربع عشرة مسألة، ولم يرجح الرأي في مسألة واحدة فقط، وميله فيها للكوفيين.

كلمات مفتاحية:

مسائل، خلافية، البصريون، الكوفيون، الأنباري، منثور الفوائد، الإنصاف.

Al anbari's attainments on al inssaf in his book manthour al fawa'ed

Abstract

This study aims at studying and analyzing the questions of difference between Albasra and Alkoufa grammar schools as revealed in the book entitled (Manthour Al-Fowa'ed) written by Abu Al-Barakat Al-Anbari (577 A. H) and was not mentioned in his other book (Al-Inssaf Fi Masael Al-Khilaf).

The researcher found in the book (Manthour Al-Fawa'ed) fifteen questions of difference that were not mentioned in (Al-Inssaf) book. The author of the book presented such differences in brief contrary to his methodology in (Al-Inssaf) book. The researcher studied these differences from Arabic grammar books then surveyed the opinions of different grammarians pertaining to these questions.

Al-Barakat Al-Anbari supported Albasra grammar school in fourteen questions and had a different opinion in one question only regarding which he adopts the opinion of Al-Koufa grammar school.

Keywords:

Questions, differences, albasra, al koufa, al-anbari, manthour al fawa'ed, al inssaf

مقدمة:

يعد الخلاف النحوي بين العلماء من مصادر الفائدة العظيمة لمعاني اللغة العربية، ويمثل الصراع النحوي بين المذهبين البصري والكوفي جذوة الخلاف العلمي الراقي الذي استمر فضله حتى عصرنا هذا.

مثل كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري (577هـ) رمزية خاصة في هذا الفن، وجعل من تتبع تلك المسائل الخلافية منهجاً لطلبة العلم والدارسين الراغبين في فهم أبعاد تغير الأحكام النحوية، وأصول الاختلاف فيها..

ويعد كتاب (منثور الفوائد) على صغر حجمه من كتب الأنباري العظيمة، فقد كثف فيه المؤلف المسائل النحوية، وقدمها موجزة، ومن بينها المسائل الخلافية التي تناولتها بالدراسة، فتركت ما ورد في الإنصاف، والتزمت المسائل الأخرى..

منهج الباحث:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم فيه بتحديد المسائل المستدركات التي لم ترد في الإنصاف، والتي بلغت خمس عشرة مسألة، ثم يقوم بذكر المسألة المستدركة كما وردت في المنثور، ثم يخضعها للدراسة بالعرض على المصادر المعتمدة ومتابعة العلماء الأوائل، ويبين ما ذهب إليه أصحاب المذهبين، وتعزيزها بآراء علماء النحو، ثم يبرز ميل أبي البركات فيها، ويبين علاقة المسائل بالإنصاف.

تمهيد، ويشتمل على:

1- ترجمة أبي البركات الأنباري[1]

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، الملقب كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري النحوي.

ولد في ربيع الآخر سنة ثلاث عشرة وخمسمائة بالأنبار، وسكن بغداد من صباه، وتوفي فيها.

ونشأ في أسرة لها شأن في علوم الدين، فقد تلقى الابن عن أبيه وخاله رواية الحديث وأخذ عنهما.. ولا نعرف سوى أنه كان متزوجاً وله ولد..

شيوخه :

تفقه ببغداد بالنظامية على أبي منصور بن الرزاز وغيره، وأخذ العربية عن أبي السعادات ابن الشجري الشيعي، واللغة عن أبي منصور الجواليقي.. وأخذ عنه أئمة، وسمع بالأنبار من أبيه، وببغداد من عبد الوهاب الأنماطي، وغيرهم..

جهوده العلمية وثقافته:

كان شافعياً، زاهدا عفيفا، خشن العيش والملبس، لا يقبل من أحد شيئا.

برع في مذهب الشافعي، وقرأ الخلاف، ووعظ، وشرح عدة دواوين، وتصدر، وهو من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال، وكان إماما كبيرا في النحو، ثقة، عفيفا، مناظرا، غزير العلم، برع حتى صار شيخ العراق، وأقرأ النحو في النظامية، ثم انقطع في منزله إلى العلم والعبادة، وقد استمد هذه الثقافة الواسعة من شيوخه الذين كان أغلبهم من كبار علماء عصره.

من تصانيفه: الانتصار في مسائل الخلاف، أخبار النحاة، الجمل في علم الجدل، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، والإغراب في جدل الإعراب، وأسرار العربية ولمع الأدلة في علم العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف في نحو الكوفيين والبصريين في جزأين، والبيان في غريب إعراب القرآن، وعمدة الأدباء في معرفة ما يكتب فيه بالألف والياء، والميزان في النحو.

كان له دار يسكنها، وحانوت، ودار يتقوت بأجرتهما، سير له المستضيء خمسمائة دينار فردها، وكان لا يوقِد عليه ضوءاً، وتحته حصير قصب، وثوبا قطن، رحمه الله تعالى.

صفاته وأخباره:

لم يكن ابن الأنباري متعصباً مذهبياً أو سياسياً، برغم أن عصره كان يمتلئ بالتنافر بين السنة والشيعة، وبين مذاهب السنة نفسها، كما كان بين الحنابلة والشافعية، فتجده يأخذ عن ابن الشجري الشيعي ويجله ويحترمه، وعن الجواليقي الحنبلي، وابن ناصر، والأنماطي.

(1) الأنباري، نزهة الألباء (ص300، 301)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/139-140)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (ج21/113-115)، وابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية (ص8-9)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج2/86-88)، والزركلي، الأعلام (ج3/327)، والسامرائي، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية (ص21، 44-50)، وإبراهيم، ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص21، 26-31، 36، 43).

وكان نفسه مباركاً ما قرأ عليه أحد إلا وتميز. وانقطع في آخر عمره في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة، وترك الدنيا ومجالسة أهلها، ولم يزل على سيرة حميدة.

وفاته:

توفي في ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة ببغداد. عن أربع وستين سنة، ودفن بباب (أبرز) أحد أبواب بغداد القديمة، بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى.

2- كتاباه الإنصاف، ومنثور الفوائد

أولاً: منثور الفوائد:

تميز كتاب (منثور الفوائد) باحتوائه مسائل متنوعة في اللغة والنحو والصرف، وقد بلغ عددها مائة وأربعاً وتسعين مسألة[2].

سمت الكتاب:

الاختصار سمته الغالب، ومسائله مقسمة إلى مسائل نحوية، وأخرى صرفية، ومسائل خاصة ببعض آيات القرآن الكريم، وأخرى في حديثين، وبعض مسائل الإعراب في أبيات من الشعر، وبعض الجمل المعقدة، ومسائل في علم الكتابة وفي حروف العربية، ومعاني حروف المعجم[3]..

الخلاف بين البصريين والكوفيين في المنثور:

تضمن الكتاب قرابة عشرين مسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، رغم أن محقق الكتاب لم يحص إلا ثلاث عشرة مسألة[4].

بلغت المسائل غير الواردة في الإنصاف خمس عشرة مسألة، لزمها الباحث بالدراسة والتحليل.

ثانياً: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

ألف أبو البركات كتابه كما يقول بناءً على طلب " جماعة من الفقهاء المتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين بعلم العربية بالمدرسة النظامية... أن يلخص لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة[5].. ويعدّ الإنصاف "أقدم كتاب وصل إلينا في الفصل بين البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية"[6].

سمت الكتاب: من الملاحظ في كتاب الإنصاف وفي إطار النظر فيه أنه:

1) لا يشمل جميع المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وإنما يشمل مشاهير المسائل كما ذكر في المقدمة، وهذا يعني تركه مسائل خلافية أخرى عرض ثلاثين منها في كتابه البيان في غريب إعراب القرآن[7]، ووجدنا مجموعة منها في كتابه منثور الفوائد.
2) بلغت مسائله إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية في النحو واللغة.
3) أيّد أبو البركات الكوفيين في سبع مسائل، واجتهد في مسألتين، وأيد البصريين في مائة واثنتي عشرة مسألة، وله مذهبه الخاص في مسألتين، وإن مال فيهما للبصريين[8]، وكثيراً ما يورد الآراء المختلفة لدى أتباع المدرستين حتى ليتصور القارئ أن المسألة لا تدخل ضمن ما اختلفت عليه المدرستان[9].

المسائل المستدركات

(1) المسألة الأولى

(مَن) زائدة

قال الأنباري في المسألة الثامنة عشرة في أوجه (مَنْ): أنها خمسة، "والرابع: أن تكون نكرة موصوفة كقول الشاعر:

... والخامس: أن تكون زائدة كقول الشاعر:

---

(2) الأنباري، منثور الفوائد (ص19).
(3) المرجع السابق (ص 19- 21).
(4) المرجع السابق (ص 21).
(5) إبراهيم، ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص 126، 127).
(6) السامرائي، أبو البركات الأنباري (ص 60).
(7) إبراهيم، ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص 127).
(8) السامرائي، أبو البركات الأنباري (ص 60-69). وإبراهيم، ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص 281).
(9) إبراهيم، ابن الأنباري في كتابه الإنصاف (ص 146).

يا شاةَ مَنْ قنصٍ لمن حَلَّت حَرُمَتْ عليَّ وليتَها لم تحرُمِ له[10]

أي: شاةَ قنصٍ. وهذا الوجه ذكره الكسائي، وهو يرجع إلى الوجه الرابع"[11]، ولم ترد المسألة في الإنصاف، وأورد السيوطي في الهمع إجازة الكسائي زيادة (مَنْ) كقول الشاعر:

آلُ الزّبير سَنامُ المجد قد ذاك القبائلُ والأثرون مَنْ عَلِمَتْ عَدَدَا[12]

وأن البصريين "أنكروا ذلك؛ لأنها اسم، والأسماء لا تزاد، وأوّلوا البيت على أن (مَنْ) فيه نكرة موصوفة أي مَنْ يُعَدُّ عدداً"[13]، وهو ما ذكره السيرافي عن سيبويه والخليل[14]، وأكده الأنباري في بداية المسألة، وكذلك ما ذكره المرادي في مخالفة الفراء لرأي الكسائي، وذهابه مذهب البصريين[15]، ولذا فهي ليست مسألة لعموم الكوفيين، وإنما للكسائي الذي يمثل وزناً كبيراً في تمثيل رأي المذهب الذي يعده الكثيرون المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي.

ولم يرجح أبو البركات أحد الرأيين، وإن كان في إيراده كوجه من أوجه (منْ) اعتبار عنده.

(2) المسألة الثانية

(ليس) عاطفة

قال الأنباري في المسألة الثلاثين: "يجوز أن تحذف خبر ليس، إذا كان في الكلام دلالة عليه، قال الشاعر:

وإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فاجْزِه إنما يَجْزِي الفَتَى ليْسَ الجَمَلْ[16]

أي: ليس الجملُ جازياً.

وذهب الكوفيون إلى أنها ههنا عاطفة بمنزلة (لا)، فكأنه قال: لا الجمل"[17]، أي "عاطفة لا اسم لها، ولا خبر"[18]، "وكان الكسائي يقول: أجريتْ (ليس) في النسق مجرى (لا)"[19]. ونسبه ابن هشام في شرحه للبغداديين[20]، وكذلك فعل الأزهري، وزاد أن ابن عصفور وأبا جعفر النحاس وابن بابشاذ نقلوه عن الكوفيين، وجرى عليه في التسهيل... برفع الجمل عطفاً على الفتى"[21].

ويرى ابن فارس أنه زعم لناسٍ، "والبصريون يقولون: لا يجوز العطف بـ(ليس)، وهي لا تُشبه من حروف العطف شيئاً. ألا ترى أنه يبتدَأ، بها ويضمَر فيها"[22]، "وخرجه المانعون –كما يقول الأزهري– على حذف خبر (ليس) للعلم به، والأصل: ليسه الجمل"[23]. وهو كثير كما يقول في شرح الرضي، ويرى أن (ليس) على أصلها والخبر محذوف، وتقدير الكلام: ليس الجملُ جازياً[24].

واتَّبع أبو البركات مذهب البصريين، مع بيانه رأي الكوفيين، ولم ترد المسألة في الإنصاف.

(3) المسألة الثالثة

لات حرف جر

[10] البيت من الكامل لعنترة بن شداد بن معاوية، ديوان عنترة ق64/130/ ج1/ص178.

[11] الأنباري، منثور الفوائد (ص 33 (م18)).

[12] البيت بلا نسبة في الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية (ج3/ 55)، وابن هشام، المغني (ج1/ 434)، والسيوطي، الهمع (ج1/ 318).

[13] السيوطي، الهمع (ج1/ 318)، وانظر: البابلي، ما فات كتب الخلاف (ص227(م20).

[14] السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج 372/1).

[15] الفراء، معاني القرآن (21/1، 22)، والمرادي، توضيح المقاصد (ج 432/1).

[16] البيت من الرمل للبيد بن ربيعة، ديوان لبيد ق19/56/ ج1/ص123.

[17] الأنباري، منثور الفوائد (ص 39 (م30).

[18] الأزهري، شرح التصريح (ج 250/1).

[19] ابن فارس، الصاحبي (ص124).

[20] ابن هشام، أوضح المسالك (ج 354/3).

[21] الأزهري، شرح التصريح (ج 155/2).

[22] ابن فارس، الصاحبي (ص 124).

[23] الأزهري، شرح التصريح (ج 155/2).

[24] الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية (ج 209/4، 417).

قال الأنباري في المسألة السادسة والأربعين: "لاتَ أوانٍ: مبني على الكسر... وزعم بعض النحويين من الكوفيين أن (لات) حرف خفض، وأن قولك (أوانٍ) مخفوض به"[25]، وبين المرادي وعنه أخذ الأشموني وكذا قال ابن هشام والسيوطي أن الفراء زعم "أن (لات) قد تجر الزمان، وقرئ: ﴿ولات حِينِ مناص﴾[26] بالجر"[27]، وقال الزجاجي: "وقد خفض بها؛ قال أبو زيد:

طلبُوا صلحنا ولات أَوَانٍ فأجبنا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[28]"[29]

وذكر الزجّاج أنهم أجازوا الخفض ومن خفض جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين، والكسر شاذ شبيه بالخطأ عند البصريين ولم يروِ سيبويه والخليل الكسر، والذي عليه العمل النصب والرفع[30].

ومثلُ الأنباري قال الرضي في شرحه: إن هذا الرأي "ليس بشيء؛ إذ لو كان لجرَّ غير (أوان)، واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر، ولم يسمع (لات حينِ مناص) بجر (حين) إلا شاذاً، وأيضاً لو كان جاراً لكان لا بد له من فعل أو معناه يتعلق به"[31].

وعلق المرادي في الجنى الداني قائلاً: إن أبا حيان خرّج "هذه القراءة على إضمار (مِن)، أي: لاتَ مِن حين، ولات من أوانٍ. وخرج الأخفش (ولات أوان) على إضمار (حين) أي: ولات حينَ أوانٍ. فحذف حين وأبقى (أوانٍ) على جره"[32]، وبإضمار (مِن) قال ابن هشام في أحد جوابيه على المسألة[33]. وواضح ما في الجر من شذوذ ورفض لدى جمهور النحاة. واتبع أبو البركات البصريين، ولم ترد المسألة في الإنصاف.

(4) المسألة الرابعة **إضافة (مذ ومنذ) إلى المضمر**

قال الأنباري في المسألة الثانية والخمسين: "لا يجوز إضافتهما إلى المضمر إذا كانا اسمين. وقال أبو العباس المبرد: ولا أرى ذلك إلا جائزاً. والأكثرون يأبون جوازه كما أبوا جوازه في (ذو) و(حتى) و(كاف التشبيه)"[34]، وأكد السيوطي أنهما لا يجران إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر، وأضاف أن المبرد أجاز جر "مضمر الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيته مُنْذُهُ أو مذهُ، ورد بأن العرب لم تقله"[35]، "والصحيح المنع" كما يقول أبو حيان[36]. ويرى ابن مالك أنه "لا يقال: (مذه) ولا (منذه) ولا (حتاه) ولا (كه) إلا في الشعر كقول الراجز:

وَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ

كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاّ حَاظِلاَ

ويقال: (واللهِ) و(تاللهِ). ولا يقال: (وَهُ) ولا (تَهُ)"[37]، ووافق بذلك قول سيبويه[38] وعليه ابن عقيل[39]، ولا يرى المرادي حجة في البيت لاحتمال أن يكون أصله (كهو)، وأن دخول الحروف المخصوصة بالظاهر[40] على الضمير نادر، وهو ضرورة عند البصريين[41]،

---

[25] الأنباري، منثور الفوائد (ص 44-45 (م46).

[26] [ص: 3/38].

[27] الفراء، معاني القرآن (ج398/2)، والمرادي، توضيح المقاصد (ج 740/2)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج 363/3)، والأشموني، شرح الأشموني (ج 284/2)، والسيوطي، الهمع (ج 124/2).

[28] البيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي، في ديوانه ق14/2/ج1/ص30.

[29] الزجاجي، حروف المعاني (ص 69-70).

[30] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج 320/4-321).

[31] الأستراباذي، شرح الرضي (ج 198/2).

[32] الأخفش، معاني القرآن (ج 492/2)، والمرادي، الجنى الداني (ص 491).

[33] ابن هشام، مغني اللبيب (ج 364/3).

[34] الأنباري، منثور الفوائد (ص 47 (م52).

[35] السيوطي، الهمع (ج 226/3).

[36] ارتشاف الضرب (ج1421/3).

[37] شرح الكافية الشافية 791/2).

[38] سيبويه، الكتاب (ج384/2).

[39] ابن عقيل، شرح ابن عقيل (ج 11/3).

[40] بالظاهر اخصص منذ ومذ وحتى والكاف والواو ورب والتا، وكي ولعل ومتى. انظر: الصبان، حاشية الصبان (ج 308/2).

وهو ضرورة عند الأزهري والأشموني والصبان وكثير من الشراح والنحاة، خلافاً لما تُوْهِمه عبارة ابن مالك أنه قليل[42]، ويقول الأزهري في إضافة حتى والكاف إلى المضمر: "الكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة"[43]. واتبع الأنباري البصريين،

وقد أظهر محقق (المنثور) في قوله: إن المسألة وردت في الإنصاف؛ لأن مسألة الإنصاف تحدثت في إعراب ما بعد مذ ومنذ دون التطرق إلى إضافتهما إلى المضمر[44]، وأرى أن الأنباري أكمل مسألة الإنصاف بما ذكره في (المنثور)، وما أورده الأنباري والسيوطي منسوباً للمبرد لم أجده في المقتضب أو الكامل؛ فقد تحدث عن منذ ومذ ولم يتحدث عن إضافتها للمضمر[45].

(5) المسألة الخامسة

(لن) حرف بسيط

قال الأنباري في المسألة السادسة والستين: " (لن) حرف غير مركب عند سيبويه، وذهب الخليل إلى أنها مركبة من (لا) و(أنْ). وزعْمُ بعض الكوفيين أن (لن) و(لا) و(لم) أصلها واحد، وأن النون من (لن) والميم من (لم) من ألف (لا) ليس بشيء"[46].

وذكر الزجاج والمرادي وابن هشام والأزهري وغيرهم أن الرأي الأخير في أن نون (لن) مبدلة عن ألف (لا) رأي الفراء، ورفضوا كذلك تركيبها من (لا) و(أن) على مذهب سيبويه، ورداً لقول الخليل والكسائي، وذهبوا إلى أنها بسيطة على رأي سيبويه والجمهور، وعليه جميع النحويين كما يقول الزجاج[47]، وكذلك فعل السيوطي وزاد رد رأي الفراء[48]، وهو ما ذكره الدكتور فتحي حمودة في كتابه ما فات الإنصاف[49].

وقد اضطربت النقول في موقف سيبويه، وما ورد في الكتاب اعتراض منه على الخليل في تركيب (لن)، واعتراض على غير الخليل في أنه ليس في (لن) زيادة، وبين أنها ليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة مثل (لم) الجازمة، ونفى قول الخليل[50].

وذهب الأنباري في الإنصاف مذهب سيبويه[51] في أنه غير مركب، "والذي يدل على أنه غير مركب من (لا) و(أن) أنه يجوز أن يقال: (أما زيداً فلن أضربَ) ولو كان كما زعموا لما جاء ذلك؛ لأن ما بعد (أنْ) لا يجوز أن يعمل فيما قبلها"[52].

ولم يفردها في مسألة خاصة، بل جاء الحديث في خضم مسألة دخول اللام على خبر لكن[53]، وهذا بخلاف ما فعل في (المنثور) في جعلها مسألة مستقلة، ولذا فإن الاستدراك هنا في إفرادها مسألة بذاتها، وقد عدّ صاحب (ما فات الإنصاف) المسألة من المستدركات على الإنصاف، حيث إن "هذا الخلاف لم يتعرض له الإنصاف.."[54] فحاد عن الصواب.

(6) المسألة السادسة

الضمير في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

---

[41] المرادي، توضيح المقاصد (ج 2/747-748).

[42] الأزهري، شرح التصريح (ج 1/634، وانظر: حاشية الصبان 2/310، وعبارة ابن مالك أن (دخولها على ضمير الغائب المجرور قليل) في التسهيل. وانظر السيوطي، الهمع (ج 4/196.

[43] الأزهري، شرح التصريح (ج 1/634).

[44] الأنباري، الإنصاف (ج1/382-392 (م56).

[45] المبرد، المقتضب (ج 3/30-31).

[46] الأنباري، منثور الفوائد (ص 51 (م66).

[47] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج 1/161، وانظر: المرادي، الجنى الداني (ص 270-271)، وابن هشام، شرح شذور الذهب (ص 309)، والأزهري، شرح التصريح (ج 2/358).

[48] السيوطي، الهمع (ج 4/93).

[49] حمودة، ما فات الإنصاف (ص 115-118 (م33).

[50] سيبويه، الكتاب (ج 3/5).

[51] انظر: سيبويه، الكتاب (ج 3/5.

[52] الأنباري، الإنصاف (ج 1/216-218 (م25)، وانظر: سيبويه، الكتاب (ج 3/5.

[53] الأنباري، الإنصاف (ج 1/216-218 (م25).

[54] حمودة، ما فات الإنصاف ص 115 (في الحاشية).

قال الأنباري في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[55]: "هو ضمير الشأن. وقال الفراء: هو ضمير اسم الله تعالى، وإنما جاز ذلك وإنْ لم يتقدمه ذكر لما في النفوس من ذكره جلّ اسمه"[56].

وقد خالف الفراءُ الكسائيَ في إعراب الضمير "فقد قال الكسائى قولا لا أراه شيئا. قال: هو عماد، مثل قوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللهُ﴾[57]. فجعل (أحد) مرفوعاً بالله، وجعل هو بمنزلة الهاء فى (أنه)، ولا يكون العمادُ مستأنفاً به حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتها، أو كان أو الظن"[58].

وقد اعتمد النحاة المفسرون –كالزمخشري– الرأي بأنه ضمير الشأن، ولم يغفلوا التعقيب بأن هناك من يقول بالفصل وهو مرجوح بالأول، وبينوا ما يحتمل ذلك من اختلاف في الإعراب[59].

ولمعرفة مسوغ الرأي الكوفي يقول السيوطي والسمين الحلبي: "أجاز بعض الكوفيين وقوع الفصل في أول الكلام نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾"[60] فهو "ضميرٌ عائدٌ على ما يفْهَمُ من السياقِ، فإنه يُرْوى في الأسباب: أنَّهم قالوا لرسولِ الله صلَّى الله عليه وسلم: صِفْ لنا ربَّك وانْسُبْه. وقيل: قالوا له: أمِنْ نُحاس هو أم مِنْ حديدٍ؟ فنَزَلَتْ. وحينئذٍ يجوزُ أَنْ يكونَ (الله) مبتدأً، و(أَحَدٌ) خبرُه، والجملةُ خبرُ الأولُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ (اللَّهُ) بدلاً، و(أحدٌ) الخبرَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ (اللَّهُ) خبراً أوَّلَ، و(أحدٌ) خبراً ثانياً، ويجوزُ أَنْ يكونَ (أحدٌ) خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو أحدٌ. والثاني: أنَّه ضميرُ الشأنِ لأنه موضعُ تعظيمٍ، والجملةُ بعدَه خبرُه مفسِّرةٌ"[61].

وفي تعليق الأزهري على إعراب الآية بين أنه "إذا قدر (هو) ضمير شأن فـ(هو) مبتدأ، و(الله أحد) جملة خبره... وأما إذا قدر (هو) ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو (الله)، و(أحد) خبر بعد خبر أو بدل"[62].

وقد تحدث أبو البركات في الإنصاف عن الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضمير الفصل اسمه وإعرابه دون التطرق للخلاف في جواز أن يكون الفصل في صدر الجملة أو يقتصر على وجوده بين متلازمين، أو الخلاف في إعراب الضمير في الآية[63]، ولم ترد المسألة في الإنصاف.

(7) المسألة السابعة

الإغراء بالظروف كلها!

قال الأنباري: "الإغراء لا يجوز بالظروف كلها عند البصريين، وأجازه بعض الكوفيين"[64].

قال أبو حيان والمرادي في شرحه: "البصريون يقصرون الإغراء بالظروف على المسموع، وأجاز الكسائي، والكوفيون في نقل قياس بقية الظروف على المسموع نحو: خلفك وقدامك، وأجاز ابن كيسان القياس على (لديك)، و(دونك) ما هو بمعناهما، وهو عندك، ومنع قياس (خلفك) و(قدامك) على عندك، وقد ذكرنا أن الإغراء بـ (لديك) مسموع فلا يحتاج إلى قياسه"[65].

وقال أبو البقاء: "وأمَّا أَلْفَاظ الإغراء فالمتَّفق عَلَيْهِ مِنْهَا عنْدك ودونك ووراءك وَمن حُرُوف الجرِّ عَلَيْك وَإِلَيْك فَعِنْدَ الْأَكْثَرين أنَّه يقْتَصر على المسموع مِنْهَا لأنَّ الْقيَاس فِي ذَلِك ابْتِدَاء وضع لُغَة وقاس عَلَيْهَا قوم"[66].

وقد علل ابن الوراق تخصيص ألفاظ الإغراء بـ(عندك، وعليك، ودونك) دون سائر الظروف بقوله: "لِأَن الْفِعْل لَا يجوز أَن يضمر إِلَّا أَن يكون عَلَيْهِ دَلِيل من مُشَاهدَة حَال أَو غير ذَلِك، فَلَمَّا كَانَ (على) للاستعلاء، والمستعلي يرى مَا تَحْتَهُ، وَكَذَلِكَ (عنْدك) للحضرة، وَمن بحضرتك تراهُ، وَكَذَلِكَ (دون) للقرب، فَلَمَّا كَانَت هَذِه الظروف أخص

---

[55] [الإخلاص:1/112].

[56] الأنباري، منثور الفوائد (ص 54 (م73).

[57] [النمل: 9/27].

[58] الفراء، معاني القرآن (ج299/3).

[59] الزمخشري، الكشاف (ص 1228).

(60) السيوطي، الطراز أو الألغاز النحوية (ج 32/1).

(61) السمين الحلبي، الدر المصون (ج 149/11).

[62] الأزهري، شرح التصريح (ج 201/1).

[63] الأنباري، الإنصاف (ج 705/2– 706).

[64] الأنباري، منثور الفوائد (ص 55 (م78).

[65] ارتشاف الضرب 2310/5، وانظر: المرادي، توضيح المقاصد (ج 1165/3).

[66] العكبري، اللباب (ج 459/1).

من غَيرهَا، جَازَ فِيهَا ذَلِك"[67] وتبعه أبو البركات في التعليل نصاً[68].

وقد أورد أبو البركات في الإنصاف والعكبري في التبيين وغيرهما الخلاف بين البصريين والكوفيين في تقديم معمول الظروف عليها في الإغراء حيث "ذهب الكوفيون إلى أن عليك ودونك وعندك في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زيداً عليك وعمراً عندك وبكراً دونك. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وإليه ذهب الفراء من الكوفيين"[69]، ولم يذكر أي منهما شيئاً في الخلاف بين المذهبين في جواز الإغراء بالظروف كلها أم لا.

(8) المسألة الثامنة

حروف التهجي

قال الأنباري: "حروف التهجي مقصورة إذا تهجيت بها، تقول: ألف با تا ثا، تقصرها، وفي زاي لغتان... فإذا جعلت هذه الحروف أسماء زدت في كل واحد منها ما يتم به اسماً، تقول في با: باء. والفراء يجيز في هذه الحروف أسماء المد والقصر"[70].

إن الخلاف في حروف التهجي يدور في أمرين:

الأول: قصرها ومدها أسماء

اتفق النحاس في ذلك مع الفراء في أنّك "تقول: هذا با قصيرةٌ، وإن شئت قلت باءٌ. وكذا إن نسق، فقال: هذه ألفٌ وبا، وإن شئت مددت"[71].

وخالفهم ابن السراج بقوله: "إذا سميت بحرف التهجي نحو: باء وتاء وثاء وحاء مددت فقلت: هذه باء وتاء، وإذا تهجيت قصرت ووقفت ولم تعرب"[72] أي لم تدخل التنوين.

ويرى المبرد وابن جني وأبو البقاء أن "ما كان على نحو: با تا حا طا، فإنك متى أعربته لزمك أن تمده، وذلك أنه على حرفين الثاني منهما حرف لين"[73]، فـ"ما كان آخره ألفاً، نحو: با تا ثا، تزيد عليه ألفاً أخرى ليكمل اسماً، ثم تحرك الثانية فتقلب همزة"[74]، "قال رجل من الأعراب يذم النحويين إذ سمع خصومتهم فيه:

إذا اجتمعوا على ألفٍ وباءٍ وتاءٍ هاج بينهمُ قتالُ"[75]

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسما"[76]، وعلى هذا الرأي جمع غفير من العلماء.

الثاني:إعرابها

قال المبرد: "حروف التهجي موضوعة على الوقف، نحو: با تا ثا، وكذلك رأوها، إنما هي موقوفات غير منونات، لأنهن علامات، فهن على الوقف... فإذا جعلتهن أسماءً... فأعربها، وفواتح السور كذلك على الوقف؛ لأنها حروف نهج، نحو: (الم)، (المر)، (حم)، (طس)، ولولا أنها على الوقف لم يجتمع ساكنان"[77].

قال النحاس: "حروف المعجم غير معربة عند الجميع إذا لم يعطف بعضها على بعض. واختلفوا في العلة، فقول البصريين... حكاية لحروف الأسماء، ولا يعرب بعض الاسم. قال الفراء: لم تعرب حروف المعجم لأن المتكلم أراد أن يعلِّم المخاطب الهجاء، فقال: أ ب ت ث حكاية لحروف الأسماء فوقفه، لأنه لم يرد أن يخبر عنه بشيء، فإن أخبر عنه بشيء أعربه، فقال: (هذه باء قصيرة)، وكذا إن نسق، فقال: (هذه ألف وباء). وكلام الفراء في هذا حسن"[78].

---

[67] الوراق، علل النحو (ج 356/1).

[68] الأنباري، أسرار العربية (ج 165/1).

(69) الأنباري، الإنصاف (ج 228/1). وانظر: العكبري، التبيين (ص 373).

[70] الأنباري، منثور الفوائد (ص 61 م98).

[71] النحاس، عمدة الكتاب (ص 74).

[72] ابن السراج، الأصول في النحو (ج 110/2).

[73] ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج 786/2).

[74] العكبري، اللباب علل البناء والإعراب (ج93/2).

[75] البيت من الوافر ليزيد بن الحكم، انظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج 61/1) والبغدادي، خزانة الأدب (ج110/1، 112)، ولرجل من الأعراب، المبرد، المقتضب (ج 371/1)، والأستراباذي، شرح الرضي على الكافية (ج68/1).

[76] المبرد، المقتضب (ج 371/1).

[77] المرجع السابق (ج 371/1- 372).

[78] النحاس، عمدة الكتاب (ص 74).

وكذا يرى الزجاج في معانيه[79]، وابن جني في سر الصناعة "فإنها سواكن الأواخر في الإدراج والوقف؛ وذلك أنها إنما هي أسماء الحروف الملفوظ بها في صيغ الكلم بمنزلة أسماء الأعداد، نحو: ثلاثةْ أربعةْ خمسةْ تسعةْ، ولا تجد لها رافعاً ولا ناصباً ولا جاراً، وإذا جرت كما ذكرنا مجرى الحروف لم يجز تصريفها ولا اشتقاقها ولا تثنيتها ولا جمعها، كما أن الحروف كذلك... حتى توقعها موقع الأسماء، فترفعها حينئذ وتنصبها وتجرها، كما تفعل ذلك بالأسماء... وكذلك العاطف لأنه نظير التثنية، فتقول: ما هجاء (بكر)؟ فيقول المجيب: باءٌ وكافٌ وراءٌ، فيعرب لأنه قد عطف، فإن لم يعطف بنى، فقال: با كاف را"[80]، وتبعهما أبو البقاء في ذلك[81].

وأكد ابن جني أن ما "رواه سلمة عن الفراء عن الكسائي فيما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى من قول بعضهم: (شربتُ من ماً) بقصر (ماء)، فحكاية شاذة لا نظير لها، ولا يسوغ قياس غيرها عليها"[82].

وكذلك عد النحاس ما أجازه الكوفيون من دخول التنوين على المقصور منها شديد الشذوذ فقال: "وأشذ من كل ما ذكرناه ما رواه الكوفيون من قولهم: هذه باً، فاعلم، فجاءوا برسمٍ على حرفين، أحدهما حرف مدٍ ولينٍ، وجاءوا بالتنوين، وظاهره ظاهرٌ محالٌ إلا أنا حكيناه على ما رووه"[83].

ولم ترد المسألة في الإنصاف.

(9) المسألة التاسعة

لا جرم

قال الأنباري معلقاً على قوله تعالى ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾[84]: جرم فعل ماض بمعنى حُق أن لهم النار. وذهب قوم إلى أن (جرم) بمعنى كسب، و(أن لهم النار) في موضع رفع لأنه فاعل جرم، كأنه قال: كفرهم كسب كون النار لهم. وقيل: موضعه النصب، وفي جرم ضمير مرفوع لأنه قال: كفرهم كسب كون النار لهم. ومن النحويين من يجعلها جواباً لما قبلها، كقول القائل: كان كذا وكذا، فيقول: لا جرم أنه يكون كذا وكذا. وهو ههنا رد على الكفار فيما قدروه من دفاع عقوبة الكفر عنهم يوم القيامة.

وذهب الكوفيون إلى أن (لا جرم) اسم منصوب بـ(لا) على التبرئة، وهي بمنزلة: لا بد أنك ذاهب، فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة (حقا)، وكذلك فسرها المفسرون بمعنى الحق. وحقاً بمنزلة القسم بدليل قولهم: لا جرم لأفعلن كذا.

وزعم بعض الكوفيين أن (جرم) في الأصل فعل ماض عدل به عن طريق الفعل وسلب التصرف وصُيّر قسما مع (لا) وتركت الميم على فتحها التي يجب لها في المضي كما عدلوا بحاشا، وهو فعل ماض، عن الفعل إلى الأدوات لما أزالوها عن التصرف فخفضوا به، فقالوا: جاء القوم حاشا زيدٍ، بالخفض، وأبقوا عليه لفظ الفعل الماضي. وكما عدلوا بليس عن أصلها إلى طريق الأدوات وسلبوها التصرف وبقوا الفتحة التي في آخره التي كان يستحقها في الماضي قبل النقل.."[85].

وقد اتبع الأنباري مذهب البصريين في المسألة حيث قال سيبويه في تعليقه على الآية "﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ فإن (جرم) عملت فيها لأنها فعل ومعناها: لقد حق أن لهم النار، ولقد استحق أن لهم النار... وزعم الخليل: أنَّ لا جرم إنَّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لا جرم أنَّهم سيندمون أو أنَّه سيكون كذا وكذا"[86].

وعلى مذهب سيبويه عدّ ابن السراج والسيرافي (لا) زائدة للتوكيد، و(جرم) فعل ماض، وزيادتها مثل زيادتها في فواتح السور ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ[87]﴾[88].

---

[79] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج 59/1).

[80] ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج 781/2).

[81] العكبري، اللباب علل البناء والإعراب (ج93/2).

[82] ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج 786/2).

[83] النحاس، عمدة الكتاب (ص 76).

[84] [النحل: 62/16].

[85] الأنباري، منثور الفوائد (ص 63-64 (م106).

[86] سيبويه، الكتاب (ج 138/3).

[87] [البلد: 1/90].

[88] ابن السراج، الأصول في النحو (ج 279/1)، وانظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه (ج 134./2).

ورده الفراء بأن (لا) لا تزاد في أول الكلام، وأن (لا جرم) مركبة من حرف واسم بمنزلة (لا رجلَ)، ونقل ابن قتيبة الدينوري والزجاجي وابن مالك عن الفراء أنها بمنزلة قولهم (لا بد) ثم كثرت فصارت بمنزلة (حقاً)[89]، "ألا ترى أن العرب تقول: (لا جرم لآتينك) و(لا جرم لقد أحسنت) وجعل المفسرون تفسيرها: (حقا إنهم في الآخرة هم الأخسرون)"[90]، وهذا ما ذكره الفراء في المعاني[91].

ولم ترد المسألة في الإنصاف.

(10) المسألة العاشرة

عمل (نِعْمَ، وبِئْس) في المعارف الأعلام

قال الأنباري: "نَعْمَ الرجل زيدٌ: فعل لا يتصرف لأنه نقل إلى الثناء والمدح من قولك: نَعِمَ الرجل... ولا يرفع إلا ما فيه الألف واللام. ويحكى عن الكسائي أنه يجوز أن يقال: نعم زيدٌ، وهو قول شاذ، لا يعرج عليه. ومعنى قولنا: نعم الرجل زيدٌ، أي: يستحق المدح الذي يكون في جنسه. والألف واللام فيه للجنس. وكذلك (بئس) حكمها حكم (نعم) فيما ذكرناه"[92].

وقد أكد الأنباري ذلك في الإنصاف تعليقاً على حذف تاء التأنيث في نعم وبئس مع المؤنث الحقيقي "لأن المرأة في قولهم (نعم المرأة هند) واقعة على الجنس كقولهم (الرجل أفضل من المرأة) أي جنس الرجال أفضل من جنس النساء... حذفوها من قولهم (نعم المرأة) تنبيهاً على أن الاسم يراد به الجنس"[93].

قال ابن السراج: "لا يجيز أحد من النحويين: (نعْم زيدٌ الرجل) وقوم يجيزون : (نعْم زيدٌ رجلاً) ويحتجون بقوله: ﴿وحسن أولئك رفيقا﴾[94]، وحسن ليس كنعم"[95].

وفي أصل المسألة ذكر أبو البركات في الإنصاف أن البصريين يقولون في معرض استدلالهم على جواز تقديم خبر (ليس) عليها: إن (نعْم) و(بئس) "لا يعملان في المعارف الأعلام"[96]، وهو ما ذكره الجوهري وابن منظور فـ"فاعل نِعْمَ وبئس لا يكون إلا معرفة بالألف واللام، أو ما يضاف إلى ما فيه الألف واللام، ويراد به تعريف الجنس لا تعريف العهد، أو نكرةً منصوبة، ولا يليهما عَلَمٌ ولا غيره، ولا يتَّصل بهما الضمير. لا تقول: (نِعْمَ زيدٌ)"[97].

وفي حاشية الصبان على الأشموني أن مفسر ضمير (نعم وبئس) "لا يجوز تأخيره عند جميع البصريين، وأما قولهم: (نعْم زيدٌ رجلاً) فنادر"[98]، ولا يجوز اختياراً بالإجماع وإنما في ضرورة خلافاً للكوفية[99]، فذهب الكسائي إلى أنه "يجوز عنده أن تتأخر فيقال: (نعْم زيدٌ رجلاً)"[100]، فزيد فاعل (نعْم) عنده وعند الفراء، على قبح التقدم عند الفراء، واختلفا في (رجلاً) حال أم تمييز[101]. وَقَالَ ثَعْلَبٌ حِكَايَةً عَنِ الْعَرَبِ: (نِعْم بزيدٍ رَجُلًا) و(نِعْمَ زيدٌ رَجُلًا)"[102].

وخلاصة المسألة ما ذكره أبو حيان فقد "ذهب البصريين إلى المنع من ذلك، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وهو قبيح عند الفراء، وما روي من قول بعضهم: (نعْمَ زيدٌ رجلاً) شاذ، وقد منع سيبويه ذلك في

---

[89] ابن قتيبة، أدب الكاتب (ص 61)، وانظر: الزجاجي، حروف المعاني (ص 72)، ابن هشام، أوضح المسالك (ج 344/1)، والأزهري، شرح التصريح (ج 310/1).

[90] ابن مالك، شرح الشافية الكافية (ج 887/2).

[91] الفراء، معاني القرآن (ج8/2).

[92] الأنباري، منثور الفوائد (ص 67 م114).

[93] الأنباري، الإنصاف (ج 111/1، م14).

[94] [النساء: 69/4].

[95] ابن السراج، الأصول في النحو (ج 117/1).

[96] الأنباري، الإنصاف (ج 162/1، م18).

[97] الجوهري، الصحاح (ج 2042/5. ابن منظور، لسان العرب (ج 214/14).

[98] المرادي، توضيح المقاصد (ج 912/2)، وانظر: الصبان، حاشية الصبان (ج 47/3).

[99] السيوطي، الهمع (ج 36/5)، وانظر: ابن هشام، شرح قطر الندى (ص 312).

[100] المرادي، توضيح المقاصد (ج 913/2)، وانظر: الصبان، حاشية الصبان (ج 47/3).

[101] المرادي، توضيح المقاصد (ج 913/2)، وانظر: الصبان، حاشية الصبان (ج 47/3).

[102] ابن منظور، لسان العرب (ج 214/14).

كتابه"[103]. وهي مسألة غير واردة بتفصيلاتها في الإنصاف، وقد ذهب أبو البركات فيها مذهب البصريين.

(11 المسألة الحادية عشرة

الرفع مع عدم الضمير في (زيدٌ ضربتُ)

قال الأنباري: "بالرفع جائز بالإجماع. وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز، ويجيز: كلُّهم ضربت برفع اللام؛ لأن معنى (كلهم ضربت) معنى الجحد، كأنه قال: ما منهم أحد إلا ضربت، وهذا ليس بشيء؛ لأن كل موجب يمل رده إلى الجحد فيمل أن يقال في قولك: زيدٌ ضربت، معناه ما زيد إلا قد ضربت. و(زيدٌ ضربت)، قد جاء كثيراً في كلامهم"[104].

لم ينوِّه الأنباري في الإنصاف لمسألة إذا حذف الضمير العائد، ورفع الاسم قبل الفعل، واستدركه في المنثور.

وما أورده موقف وقع بين الفراء والجرمي في رفع (زيدٌ ضربته) مع وجود الضمير[105]، وكذلك الخلاف بين المذهبين في نصب (زيداً ضربته) بالفعل الواقع أم المقدر[106].

يقول الخليل في جمله: "وَقد يُضمرون فِي الْفِعْل الْهَاء، فيرفعون الْمَفْعُول بِهِ، كَقَوْلِك: (زيدٌ ضربتُ)، وَ(عَمْرٌو شتمتُ)، على معنى: ضَربته، وشتمته، فيُرفع (زيدٌ) بِالِابْتِدَاءِ، ويوقع الْفِعْل على الْمُضمر"[107].

يرى السيوطي أنه "إذا كان المبتدأ غير (كل) والعائد المفعول نحو: (زيد ضربته)، فلا يقال اختياراً: (زيد ضربت) بحذف العائد، ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب زيد. قال الصفار: وأجاز سيبويه في الشعر: (زيد ضربت)، ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب سيبويه. حُكي عن أبي العباس أنه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا، لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد. ونقل عن هشام أنه أجاز: (زيد ضربت) في الاختيار، هكذا نقل أبو حيان. ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار، وعن الكوفيين المنع إلا في الشعر. والله أعلم"[108].

"وَقيل يجوز حذف الْمَنْصُوب بِفعل تَامّ متصرف بقلة، وَعَلِيهِ ابْن أبي الرّبيع كَقِرَاءَة ابْن عَامر ﴿وكلّ وعدَ اللهُ الْحسنى﴾[109] أَي وعده. وَقيل: يجوز ذَلِك بِكَثْرَة. وَعَلِيهِ هِشَام من الْكُوفِيّين نَحْو: (زيد ضربت). وَقيل: يخْتَص ذَلِك بِمَا إِذا كَانَ الْمُبْتَدَأ اسْم اسْتِفْهَام، أَو كلا وكلتا، أَو كلا، وَعَلِيهِ الْفراء كالآية الْمَذْكُورَة"[110]، ونصوا على شذوذ قراءة ابن عامر[111]، وحجة ابن عامر أن الفعل إذا تأخر عن مفعوله لم يقع عمله فيه، وقد أبرز الشيخ عبد القاهر في هذا الباب تفاوت المعنى بسبب تفاوت الإعراب بين الرفع والنصب[112].

وينقل السهيلي أن سيبويه يستقبح (كلهن قتلت) بالرفع حيث جعله في القبح مثل (زيد ضربت)، ويرى السهيلي أنهما ليسا سواء[113]، ويقول أبو حيان: (زيدٌ ضربت) قبيح جداً[114] على تأويل: ضربته، وأما إذا اشتغل الفعل بالضمير فرفْع (زيد) أولى لما تبين في المنصوب على شريطة التفسير أن: (زيدٌ زرته) بالرفع أولى من النصب[115] لعدم احتياجه إلى التقدير على رأي محقق الشرح.

وخلاصة المسألة ما أورده السمين الحلبي: "فالكوفيون يَمْنعون حذفَ العائد، بل ينصبون المتقدم مفعولاً به، والبصريون يُجيزون: (زيدٌ ضربتُ) أي ضربته"[116] بحذف العائد، ورفع (زيد) أو نصبه، وأجازه

---

[103] ارتشاف الضرب (ج 2049/4).

[104] الأنباري، منثور الفوائد (ص 69 (م118).

[105] الأنباري، الإنصاف (ج 49/1).

[106] المرجع السابق (ج 82/1، (م12).

[107] الخليل، الجمل (ص 36).

[108] السيوطي، الهمع (ج 13/3-14)، وانظر: ارتشاف الضرب (ج 1119/3).

[109] [النساء : 95].

[110] السيوطي، الهمع (ج 16/2).

[111] ارتشاف الضرب (ج 1119/3).

[112] الرازي، مفاتيح الغيب (ج 220/29- 221).

[113] السهيلي، نتائج الفكر (ج 337/1).

[114] ارتشاف الضرب (ج 2144/4).

[115] الأستراباذي، شرح الرضي (ج 96/4).

[116] السمين الحلبي، الدر المصون (ج297/4).

السمين الحلبي[117] بضعف، وبغير ضعف إذا كان المرفوع اسم شرط وأمثاله، نحو: (أيُّهم تضربْ أكرمْه)[118].

(12) المسألة الثانية عشرة

خبر ضمير الشأن

قال الأنباري في خبر ضمير الشأن: "لا يكون إلا جملة لا مفرداً. وذهب الفراء إلى أنه يجوز أن يكون مفرداً نحو: كان قائماً زيدٌ، وكان قائماً الزيدان والزيدون، فيجعل قائماً خبر ذلك الضمير، ويجعل ما بعده مرفوعاً به، والصحيح هو الأول؛ لأن ذلك الضمير هو ضمير الجملة فينبغي أن يأتي بجملة كما هي فنجعلها في موضع خبر الضمير"[119].

يقول السيوطي: "زعم الكوفيون أنه يفسر بمفرد. فقالوا في (ظننته قائماً زيد): إن الهاء ضمير الشأن وقائم يفسره"[120]، وخالفهم ابن جني وابن هشام والسيوطي وغيرهم فضمير الشأن والقصة لا بد له أن تفسره الجملة[121]، فـ"لا يخبر عنه بمفرد"[122]، وأضاف ابن هشام أن الأخفش أجاز ما ذهب إليه الكوفيون[123]. وهذه الجملة واقعة خبراً لمبتدأ أو ما أصله مبتدأ ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنها متحدة بالمبتدأ معنى[124].

واشترط السيوطي شروطاً للجملة المفسر بها ضمير الشأن منها: "أن تكون خبرية، فلا يفسر بالإنشائية ولا الطلبية، وأن يصرح بجزأيها، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنه جيء به لتأكيدها، وتفخيم مدلولها، والحذف مناف لذلك، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء منه، ولا من المستغاث"[125]، وكذا يرى الأزهري[126].وهذه المسألة لم ترد في الإنصاف.

(13) المسألة الثالثة عشرة

تأنيث فعل الاسم المؤنث لفظاً إذا سمي به مذكر

قال أبو البركات الأنباري: "لم يجز تأنيث فعله على اللفظ عند البصريين، وأجاز الكوفيون نحو: قالت الخليفة"[127].

وأكد جوازه أبو بكر الأنباري "قال : هو وصف قد دخلته علامة التأنيث ، فحمل الفعل على لفظ المؤنث"[128].

قال النحاس: "أجاز الكوفيون: (قالت الخليفة) على اللفظ، وذلك خطأٌ عند البصريين، ولو جاز هذا لجاز: قالت طلحة، وأنت تريد رجلاً"[129].

أما المبرد فقد وضع قاعدة للتذكير والتأنيث على مذهب البصريين فقال: "التأنيث والتذكير في الواحد على ضربين: أحدهما: حقيقة، والآخر: لفظ... فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة وجميع الحيوان، لأنك لو سميت رجلاً (طلحة) لخبّرت عنه كما يخبّر إذا كان اسمه مذكراً. ولو سميت امرأة، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكر لخبّرت عنها كما كنت تخبّر عنها واسمها مؤنث... فتقول: جاءتني جعفر، كما تقول: جاءتني حمدة، ولا يجوز أن تقول: (جاءتني طلحة) وأنت تعني رجلاً"[130]، "والأصل عندهم أن يسمىَّ المؤنث بالمؤنث، كما أنَّ أصل تسمية المذكَّر بالمذكر"[131]، "فلا يجوز: (قامَتْ ربعةُ) وأنت تعني رجلاً؛ ولذلك لا يجوز: (قامت طلحةُ

---

[117] المرجع السابق (ج 207/7).

[118] المرجع السابق (ج 123/3).

[119] الأنباري، منثور الفوائد (ص 69 (م119).

[120] السيوطي، الهمع (ج 233/1).

[121] ابن جني، الخصائص (ج 105/1)، وانظر: العكبري، اللباب (ج 253/1)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج540/5)، والسيوطي، الهمع (ج233/1).

[122] الأزهري، موصل الطلاب (ص63)، وانظر: الأزهري، شرح التصريح (ج 248/1)، وارتشاف الضرب (ج 947/2).

[123] ابن هشام، مغني اللبيب (ج 540/5).

[124] ارتشاف الضرب (ج 1115/3-1116).

[125] السيوطي، الهمع (ج 233/1).

[126] الأزهري، شرح التصريح (ج 201/1، 376).

[127] الأنباري، منثور الفوائد (ص 70 (م122).

[128] الأنباري: أبو بكر، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج 230/2).

[129] النحاس، عمدة الكتاب (ص 97).

[130] المبرد، المقتضب (ج 348/3).

[131] سيبويه، الكتاب (ج 242/3).

ولا حمزةُ) عَلَمَيْ مذكرٍ، فَتَعَيَّنَ أن يكونَ اللَّحاقُ إنما هو للتأنيثِ المعنويّ"[132].

واختلف القراء في تأنيث الفعل على اللفظ في قوله تعالى: ﴿وإن يكن ميتةً﴾[133] في الرفع والنصب، فابن كثير، وأبو عمرو ومن تبعه، ونافع، وحمزة، والكسائي لا يؤنثون الفعل، وابن عامر يؤنثه، واختلف الأمر في قراءة عاصم فرواية أبي بكر بالتاء، وحفص بالياء[134].

وما ذهب إليه البصريون أقرب للصواب؛ لأن الفعل "يقبل التَّاء عِنْد قصد التَّأْنِيث نَحْو (قَامَتْ) ويعرى مِنْهَا عِنْد التَّذْكِير نَحْو (قَامَ)"[135]، مما يعني أن العرب ألحقت التاء الفعل لتأنيث الفاعل، وهما كالجزء الواحد، والمقصود بالتأنيث هو الفاعل لا الفعل، فالفعل يدل على جنس الفاعل، فالتاء في (قامت هند) إنما المقصود بها الفاعل لا الفعل الذي لا يصح تأنيثه، ولو كان المراد تأنيث الفعل دون الفاعل لجاز (قامت زيد) ونحو ذلك[136]، "ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به لجواز أن يكون لفظا مؤنثا سمي به مذكر، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث"[137]، ولو قلنا: (قالت طلحة) ، و(قالت الخليفة) فما الذي يدل على التذكير غير إسقاط التاء؟ ولو لم تسقط التاء لحدث لبس في معنى الفاعل: أهو مذكر أم مؤنث؟ فالتاء في الفعل تدل على جنس الفاعل كما قال ابن جني، والله أعلم. ولم ترد المسألة في الإنصاف.

(14) المسألة الرابعة عشرة

إعراب (شيئاً) في قوله تعالى:

﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً﴾[138]

قال الأنباري: "(شيئاً) منصوب على البدل عند البصريين، فلا يجوز أن يكون منصوباً برزق؛ لأنه اسم وليس بمصدر، لأن المصدر (رَزْق) بالفتح لا بالكسر. وقد أجازه الكوفيون وأبو علي الفارسي"[139].

ذكر الشوكاني في تفسيره قول "الأخفش: إن (شيئاً) بدل من الرزق، وقال الفراء: هو منصوب بإيقاع الرزق عليه، فجعل رزقاً مصدراً عاملاً في (شيئاً)، والأخفش جعله اسماً للرزق"[140].

وذكر الطبري في جامعه وأبو السعود في إرشاده كلا الرأيين[141]، وقال الواحدي في تفسيره أن الأخفش من البصريين جعل شيئاً بدلاً من الرزق[142].

وقد رجح الألوسي ما ذهب إليه الكوفيون في تفسيره "فرزقاً مصدر، و(شَيْئاً) نصب على المفعولية له وإلى ذلك ذهب أبو علي، وغيره... وجُوز أن يكون بمعنى مرزوق و(شَيْئاً) بدل منه أي لا يملك لهم شيئا... وأجيب بأن تنوين (شَيْئاً) للتقليل والتحقير فإن كان تنوين (رِزْقاً) كذلك فهو مؤكد وإلا فمبين وحينئذٍ فيصح فيه أن يكون بدل بعض أو كل ولا إشكال"[143]، وإليه ذهب البيضاوي في تفسيره[144].

وفي مخالفة الكوفيين النصب برزق فقد تعقب ابن الطراوة رأي أبي علي فبيّن "أن الرِزق هو المرزوق كالرِعي والطِحن والمصدر إنما هو الرَزق بفتح الراء كالرَعي والطَحن"[145].

وفي الرد على البصريين فإن "مكسور الراء مصدر أيضاً كالعِلم، وسمع ذلك فيه، فصح أن يعمل في المفعول، وقيل: هو اسم مصدر، والكوفي يجيز عمله في المفعول، فشيئاً مفعوله على رأيهم"[146].

---

[132] السمين الحلبي، الدر المصون (ج 585/8).

[133] [الأنعام: 139/6].

[134] الفارسي، حجة القراء (ج 414/3-415).

[135] السيوطي، الهمع (ج 153/1).

[136] ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج 1/ 224).

[137] شرح الكافية الشافية (ج595/2).

[138] [النحل: 73/16].

[139] الأنباري، منثور الفوائد (ص 72 (م126).

[140] الشوكاني، فتح القدير (ص 792).

[141] الطبري، تفسير الطبري (جامع البيان) (ج 306/14). وانظر: تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم) (ج128/5).

[142] الواحدي، التفسير الوسيط (ج 74/3).

[143] الألوسي، تفسير الألوسي (ج 193/14).

[144] البيضاوي، تفسير البيضاوي (ج 234/3).

[145] الألوسي، تفسير الألوسي (ج 193/14).

[146] الألوسي، تفسير الألوسي (ج 193/14).

وكذلك "أورد عليه السمين، وأبو حيان أنه غير مفيد إذ من المعلوم أن الرزق من الأشياء والبدل يأتي لأحد شيئين البيان والتأكيد وليسا بموجودين هنا"[147].

"وجُوز أن يكون (شَيْئاً) مفعولاً مطلقاً ليملك، أي: لا يملك شيئاً من الملك"[148]. وبه قال الشوكاني: "قيل: يجوز أن يكون تأكيداً لقوله (لا يملك) أي: لا يملك شيئاً من الملك، والمعنى: أن هؤلاء الكفار يعبدون معبودات لا تملك لهم رزقا أي رزق"[149]. ولم ترد المسألة في الإنصاف.

(15) المسألة الخامسة عشرة

نصب الفعل الواقع في جواب التحضيض بالفاء

قال الأنباري: "جواب التحضيض بالفاء، كقولك: هلّا قمت فأقومَ، ونصب الفعل بتقدير (أنْ) عند البصريين، وبالفاء عند كثير من الكوفيين، وبالخلاف عند الآخرين على ما بيّنا"[150].

ويعلق الأزهري بقوله إن التحضيض والعرض "متقاربان يجعلهما التنبيه على الفعل، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث، وفي العرض لينا ورفقًا"[151]، وكذا أورد السيوطي رأي أبي حيان[152].

وقد ذكر ابن الصائغ وغيره أنها "ثمانية أشياء؛ الاستفهام، والأمر، والنّهي، والجحد، والعرض، والتّمنّي، والتّحضيض، والدّعاء"[153].

وقد رجح المرادي وغيره رأي البصريين في المسألة؛ لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها؛ لأنها في ذلك عاطفة لمصدر مقدر على مصدر متوهم"[154].

ولم يذكر الأنباري التحضيض في الإنصاف، فقد "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينتصب بالخلاف وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أنْ"[155]، وبذا يتقدم الفاء سبعة أشياء، ذكر ستة في الإنصاف، واستدرك السابعة في منثور الفوائد، وغيره ذكر الدعاء ثامناً.

نتائج البحث

1) بلغت المسائل المستدركات الواردة في منثور الفوائد وغير المذكورة في الإنصاف خمس عشرة مسألة خلافية.
2) أيد أبو البركات البصريين في أربع عشرة مسألة، هي: الثانية إلى الخامسة عشرة.
3) لم يرجح أبو البركات رأيه في مسألة واحدة، هي: الأولى.
4) اتسمت المسائل المستدركات بأن بعضها يمثل موضوعاً متكاملاً، وبعضها يمثل جزءاً في موضوع، والبعض يقتصر على تعليق في شواهد قرآنية.
5) يختلف منهج أبي البركات بإيجازه في المنثور، عن منهجه بالاستفاضة في الإنصاف.
6) قدم الباحث دراسة توثيقية مستفيضة لآراء المذهبين في المسائل من المصادر الأصيلة، بحيث خلص إلى اعتماد المسائل المذكورة كمسائل خلافية.
7) مرفق جدول يظهر المسائل وميل أبي البركات الجلي للبصريين.

1	2	3	4	5
(مَن) زائدة	(ليس) عاطفة	لات حرف جر	إضافة (مذ ومنذ) إلى المضمر	(لن) حرف بسيط
لم يرجح/كوفة	بصري	ب	ب	ب
6	7	8	9	10
الضمير في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	الإغراء بالظروف كلها!	حروف التهجي	لا جرم	عمل (نِعْمَ، وبِئْس) في المعارف الأعلام

---

[147] المرجع السابق (ج193/14).

[148] المرجع السابق (ج193/14.

[149] الشوكاني، فتح القدير (ص 792).

[150] الأنباري، منثور الفوائد (ص 82 (م159)..

[151] الأزهري، شرح التصريح (ج 378/2.

[152] السيوطي، الهمع (ج 123/4).

[153] الصايغ، اللمحة في شرح الملحة (ج 829/2)، وانظر: السيوطي، الهمع (ج 118/4-123)، والمرادي، توضيح المقاصد (ج 1252/3).

[154] المرادي، توضيح المقاصد (ج 1254/3).

[155] الأنباري، الإنصاف (ج 557/2).

ب	ب	ب	ب	ب
11	12	13	14	15
الرفع مع عدم الضمير في (زيدٌ ضربتُ)	خبر ضمير الشأن	تأنيث فعل الاسم المؤنث لفظاً إذا سمي به مذكر	إعراب (شيئاً) في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً﴾	نصب الفعل الواقع في جواب التحضيض بالفاء
ب	ب	ب	ب	ب

خاتمة

يلفت أبو البركات بما أورده كتابه المنثور أنظار الباحثين إلى أن الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين غير منحصر بما أورده كتبه، بل هناك ضرورة لاستدراك ما ذكر من مصادر النحو والصرف.

ويمثل البحث دعوة للباحثين لجمع المسائل الخلافية في دراسات مستقلة، تبرز أسباب الخلاف، ومقاصده، وأثره على المتأخرين من أصحاب المذاهب والعقائد.

فهرس المصادر والمراجع

إبراهيم، محيي الدين توفيق. (1399هـ- 1979م). *ابن الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. العراق. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة الموصل.

الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ). (1411هـ-1990م). معاني القرآن. تحقيق: د. هدى محمود قراعة. ط1.القاهرة. مكتبة الخانجي.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري (ت905هـ). (1421هـ-2000م). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (شرح على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري). تحقيق: محمد باسل عيون السود. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.

الأزهري، الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري (ت905هـ). (1427هـ- 2006م). موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب. تحقيق: عبد الكريم مجاهد. ط1. بيروت. مؤسسة الرسالة.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت688هـ). (1396هـ - 1996م). شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر. ط2. بنغازي. منشورات جامعة قاريونس.

الأشموني، علي بن محمد (ت918هـ). (1375هـ-1955م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1. بيروت. دار الكتاب العربي.

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي (ت1270هـ). تفسير الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تصحيح ونشر: المطبعة المنيرية. بيروت. دار إحياء التراث العربي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (577هـ). (1380هـ-1961م). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط4. بيروت. دار إحياء التراث العربي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (577هـ). (1410هـ- 1990م). منثور الفوائد. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط1. بيروت. دار الرائد العربي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (577هـ). أسرار العربية. تحقيق: محمد بهجة البيطار. دمشق. المجمع العلمي العربي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (ت577هـ). (1405هـ - 1985م). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق: د.إبراهيم السامرائي. ط3. الزرقاء. مكتبة المنار.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت 328هـ). (1412 هـ-1992م). الزاهر في معاني كلمات الناس. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. بيروت. مؤسسة الرسالة.

البابلي، باسم. (1433هـ- 2012م). ما فات كتب الخلاف من

مسائل الخلاف في همع الهوامع. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ). (1418هـ-1997م). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط4. القاهرة مكتبة الخانجي.

البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي (ت691هـ). (1998م). تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل. إعداد: محمد عبد الرحمن المرعشلي. بيروت لبنان. دار إحياء التراث العربي.

التبريزي، الخطيب. (1412هـ-1992م). شرح ديوان عنترة. تحقيق: مجيد طراد- ط1. بيروت لبنان. دار الكتاب العربي.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ). (1371هـ-1952م). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. ط2. القاهرة. دار الكتب المصرية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392هـ). (1413هـ-1993م). سر صناعة الإعراب. تحقيق: حسن هنداوي. ط3. دمشق. دار القلم.

الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت393هـ).(1410هـ- 1990م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت. دار العلم للملايين.

حمودة، فتحي بيومي. ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف. بدون .

أبو حيان، الأندلسي(745هـ). 1418هـ-1998م. ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: د. رجب عثمان محمد. ط1. القاهرة. مكتبة الخانجي.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (608-681هـ). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. تحقيق: د. إحسان عباس. بيروت. دار صادر.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ-1374م). (1402هـ-1982م). سير أعلام النبلاء. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسين السيد. ط2. بيروت. مؤسسة الرسالة.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت604هـ). (1401هـ- 1981م). مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). ط1. بيروت. دار الفكر.

ابن ربيعة، ديوان لبيد شرح الطوسي. (1414هـ-1993م). قدم له ووضع هومشه وفهارسه: د. حنا نصر الحتّى. ط1. بيروت. دار الكتاب العربي.

الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السَّرِي (ت311هـ). (1408هـ-1988م). معاني القرآن وإعرابه. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. ط1. بيروت. عالم الكتب.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ). (1406هـ- 1986م). حروف المعاني. تحقيق: علي توفيق الحمد. ط2. بيروت. مؤسسة الرسالة في لبنان، ودار الأمل في الأردن.

الزركلي، خير الدين. (1422هـ-2002م). الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين). ط15. بيروت. دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (ت538هـ). (1430هـ- 2009م). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. تحقيق: خليل مأمون شيحا. ط3. بيروت لبنان. دار المعرفة.

السامرائي، فاضل صالح. (1395هـ- 1975م). أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية. ط1. بغداد. مطبعة اليرموك.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت316هـ). (1417هـ - 1996م). الأصول في النحو. تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت. مؤسسة الرسالة.

أبو السعود، قاضي القضاة محمد بن محمد العمادي (ت951هـ). تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مرايا القرآن الكريم). تحقيق: بدون. بيروت. دار إحياء التراث.

السَّمِين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت756هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. دمشق. دار القلم.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت581هـ).

(1412هـ-1992م). نتائج الفكر في النحو. تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي معوض. ط1. بيروت دار الكتب العلمية.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ). (1408هـ-1988م). الكتاب (كتاب سيبويه). تحقيق: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة. مكتبة الخانجي.

السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد (ت385هـ). (1394هـ- 1974م). شرح أبيات سيبويه. تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم. القاهرة. مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ). (1384هـ-1964م). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. بيروت. دار الفكر والمكتبة العصرية.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ). (1421هـ-2001م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم. القاهرة. عالم الكتب.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ). (1423هـ-2003م). الطراز في الألغاز، أو الألغاز النحوية. تحقيق: طه عبد الرءوف سعد. القاهرة. المكتبة الأزهرية للتراث.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت1250هـ). (1428هـ-2007م). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. اعتنى به: يوسف الغوش. ط4. بيروت. دار المعرفة.

الصايغ، محمد بن الحسن (ت720هـ). (1424هـ- 2004م). اللمحة في شرح الملحة. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط1. المدينة المنورة. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الصّبان، محمد بن علي (ت1206هـ). حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت918هـ). تحقيق: طه عبد الرءوف سعد. القاهرة. المكتبة التوفيقية.

الطائي، ديوان أبي زبيد. (1387هـ- 1967م). تحقيق: د.نوري حمودي القيسي. بغداد. المجمع العراقي ومطبعة المعارف.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (ت310هـ). (1422هـ-2001م). تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة. ط1. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ). (1420هـ-1999م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة. دار التراث.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (616هـ). (1406هـ-1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ). (1416هـ-1995م). اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: د. عبد الإله نبهان. دمشق. دار الفكر المعاصر.

ابن فارس، أحمد (ت395هـ). (1328هـ-1910م). الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. القاهرة المكتبة السلفية.

الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار (ت377هـ). (1407هـ-1987م). الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد. تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي. ط1. بيروت. دار المأمون للتراث.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ). (1403هـ- 1983م). معاني القرآن. تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي. ط3. بيروت. عالم الكتب.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175هـ). (1405هـ-1985م). الجمل في النحو. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. بيروت. مؤسسة الرسالة.

ابن قاضي شهبة، تقي الدين، أبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد، الدمشقي (ت851هـ). (1399هـ -1979م). طبقات

الشافعية. تصحيح: الدكتور عبد العليم خان.ط1. وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (276هـ). (1402هـ-1981م). أدب الكاتب. تحقيق: محمد الدالي. بيروت. مؤسسة الرسالة.

ابن مالك، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ). (1402هـ- 1982م). شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. ط1. مكة المكرمة. جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ودار المأمون للتراث.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت285هـ). (1415هـ-1994م). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. ط3.القاهرة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

المرادي، الحسن ابن أم قاسم (ت749هـ). (1422هـ-2001م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق: أ.د. عبد الرحمن علي سليمان. ط1. القاهرة. دار الفكر العربي.

المرادي، الحسن بن أم قاسم (ت749هـ). (1413هـ-1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن منظور (ت711). (1419هـ-1999م). لسان العرب. تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي- ط3- ط1. بيروت. دار إحياء التراث العربي.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ). (1410هـ-1990م). عمدة الكتاب (صناعة الكتاب). تحقيق: بدر أحمد ضيف. ط1. بيروت. دار العلوم العربية.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ). (1430هـ- 2009م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة. دار الطلائع.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ). (1414هـ-1994م). شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1. بيروت المكتبة العصرية.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ). (1421هـ- 2000م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب. ط1. الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت761هـ). (1424هـ- 2004م). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة. دار الطلائع.

الواحدي النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي، الشافعي (ت468هـ). (1415هـ- 1994م). الوسيط في تفسير القرآن المجيد. تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.

الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت381 هـ). (1420هـ - 1999م). علل النحو. تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم محمد الدرويش. ط1. الرياض. مكتبة الرشد.

Copyright of Islamic University Journal of Humanitarian Research is the property of Islamic University of Gaza and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.